

# النظير القرآني بين الاتفاق والاختلاف

## دراسة نحوية في ضوء القراءات السبع

### من طريق الشاطبية



د. السيد إبراهيم المنسي سليم

أستاذ النحو والصرف المشارك بمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها - جامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٩٦٦م بمدينة المنصورة بجمهورية مصر العربية.
- تخرّج في كلية الآداب بجامعة المنصورة بمدينة المنصورة عام ١٩٨٨م.
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة المنصورة عام ١٩٩٨م بأطروحته (الوقف والابتداء في القرآن الكريم - دراسة لغوية).
- كما نال شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة المنصورة عام ٢٠٠٤م بأطروحته (الحوار النبويّ في صحيح البخاريّ - دراسة نحوية دلالية).
- من أعماله المنشورة: أحكام المستثنى بإلا أخذًا وردًا - مجلة كليّة الآداب - جامعة المنصورة - يناير ٢٠٠٨م. تناسي المحذوف - آثاره وأحكامه - مجلة كليّة الآداب - جامعة الزقازيق - يناير ٢٠٠٩م. انفرادات الإمام نافع وراوييه، من طريق الشاطبية، وآثارها الصّوتيّة في الأداء القرآنيّ - مجلة نبيان للدراسات القرآنية في ٤٣٧/٨/٨هـ.
- البريد الشبكي : ah.so.eg@hotmail.com

## المُلخَص

(النَّظِيرُ الْقُرْآنِيُّ بَيْنَ الْإِتِّفَاقِ وَالْإِخْتِلَافِ وَتَوْجِيهِهِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيَّةِ - فِي ضَوْءِ الْقُرْءَاتِ السَّبْعِ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيَّةِ). بحث على المنهج الوصفي التحليلي، يهدف إلى:

١- الإجابة عن التساؤلات التي يثيرها اتفاق القراء في موضع واختلافهم في موضع آخر نظير له.

٢- إيضاح التوجيهات الإعرابية كافة، وما يصاحبها من:

١- قضايا وأحكام نحوية.

٢- تغيير في موضع الوقف والابتداء.

٣- الإسهام في تيسير القراءات القرآنية على الفئات المستهدفة من البحث.

ومن أهم نتائجه:

٤- قد تكون القراءة حُجَّةً على مذهب نحوي، كمن منع تقديم خبر ليس على اسمها؛ إذ هو محجوج بقراءة حفص وحمنة: ﴿لَيْسَ أَلْبَرَّ أَنْ تُؤَلُّوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

٥- قد تكون القراءة حُجَّةً لمذهب نحوي، كإجازة الكوفيين إضافة الموصوف إلى صفتها، بشرط اختلاف لفظيها، كقراءة ابن عامر: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: ٣٢].

٦- الأصل أن تكون القراءات السبعية سواءً في صحتها وقوة الاحتجاج بها، لكن قد تكون قراءة أئبن من أخرى، كما في قراءة أبي عمرو: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [المؤمنون: ٨٧، ٨٩] التي قال عنها القراء: «وهو في العربية أئبن؛ لأنه مردود مرفوع، ألا ترى أن قوله: ﴿مَنْ رَبُّنَّ﴾ مرفوع لا خفض فيه، فجرى جوابه على مبتدأ به».

الكلمات المفتاحية: النظير القرآني، التراكيب المتماثلة، الدراسة النحوية، النظير متفق عليه، النظير مختلف فيه، الوقف والابتداء.

## المقدمة

الحمد لله الذي علّم القرآن، وزين الإنسان بنطق اللسان، فطوبى لمن يتلو كتاب الله حقّ تلاوته، ويواظب آناء الليل وأطراف النهار على دراسته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبيّ الكريم، الهادي إلى صراط الله المستقيم. أمّا بعد:

فأهل القرآن لهم عناية خاصة بالنظائر القرآنية، فمنهم من يحرص على حفظها، ومنهم من يضع لنفسه علامة تميّز النَّظير في موضع ما عن غيره، ومنهم من يجتهد في التمييز بينها بالبحث عن أسرارها.

وفي هذا الموضوع: «النظير القرآني بين الاتفاق والاختلاف وتوجيهه في النحو العربي - في ضوء القراءات السبع من طريق الشاطبية» أبحث مستعيناً بالله عز وجل عن جانب من هذه الأسرار، راجياً التوفيق والقبول.

### النظير لغةً واصطلاحاً:

قال ابن فارس: «النونُ والظاءُ والراءُ أصلٌ صحيحٌ يرجع فروعه إلى معنى واحدٍ، وهو تأمُّلُ الشيء ومعاينته، ثم يُستعار ويُتسع فيه... وهذا نظيرُ هذا، من هذا القياس، أي إنّه إذا نُظِرَ إليه وإلى نظيره كانا سواءً»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن منظور: «والنظير: المثل، وقيل: المثل في كل شيء، وفلانٌ نظيرُك، أي مثلك؛ لأنّه إذا نُظِرَ إليهما الناظر رآهما سواءً.. وجمعُ النَّظيرِ نُظراء، والأثنى نظيرة، والجمعُ النَّظائرُ في الكلام والأشياء كلّها. وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه: "لقد عرفتُ النَّظائرَ التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم بها، عشرين سورةً من المفصّل"، يعني سورَ المفصّل، سُميت نظائر لاشتباه بعضها ببعض في الطول»<sup>(٢)</sup>.

(١) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٤٤٤.

(٢) لسان العرب ٥/ ٢١٩.

والنَّظِيرُ وَالْمُنَاطِرُ: المِثْلُ، كَالنَّظَرِ بِالْكَسْرِ، وَالْجَمْعُ نُظْرَاءً<sup>(١)</sup>.

وَالنَّظِيرُ: الْمُنَاطِرُ وَالْمِثْلُ وَالْمَسَاوِي<sup>(٢)</sup>.

وأرى النَّظِيرَ اصطلاحًا لا يخرجُ عن المعنى اللغويِّ، إذ هو: اللفظُ الواردُ في موضعين أو أكثر، في تركيبين متشابهين أو تراكيب متماثلة، اتَّفَقَ القُرَّاءُ على النَّظِيرِ في أحدها، واختلفوا فيه في غيره.

وهذا يعني أنَّ النَّظِيرَ المدروس في هذا البحث لا بدَّ أن يتحقَّق فيه شرطان:

٣- تماثل التركيبين أو التراكيب التي تضمُّ النَّظِيرَ موضع الدراسة<sup>(٣)</sup>.

٤- اتَّفَاقُ القُرَّاءِ في موضع أو أكثر، واختلافُهم فيما سوى ذلك.

وبهذا التعريف يخرج النَّظِيرَ الذي اتَّفَقَ عليه القُرَّاءُ في جميع مواضعه، مثل: لفظ ﴿وَيَلِّ﴾ مجردًا من (ال) أو معرفًا بها<sup>(٤)</sup>.

كما يخرج النَّظِيرَ الذي اختلف في قراءته في جميع مواضعه، مثل: لفظ ﴿تَجَرَّةٌ﴾ المسبوق بالفعل ﴿تَكُونُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وأعني بالدراسة النحوية الوقوف على التوجيهات الإعرابية الناشئة عن

(١) القاموس المحيط ٢/٢٣٨، ترتيب القاموس المحيط ٤/٣٩٥.

(٢) المعجم الوسيط ٢/٩٣٢.

(٣) قد يأتي النَّظِيرُ في جملة من التراكيب، بعضها متماثل، وبعضها غير متماثل، أذكرُ في المتن التراكيب المتماثلة؛ التزامًا بضوابط البحث، وأشير في الحاشية إلى مواضع التراكيب غير المتماثلة.

(٤) ورد مجردًا من (ال) في ستة وعشرين موضعًا، وجاء معرفًا بـ (ال) في موضع واحد. (ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٧٦٨-٧٦٩).

(٥) ورد في موضعين:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢] إذ قرأ عاصم بالنصب، وقرأ باقي السبعة بالرفع. (ينظر: التيسير ٧١- سراج القارئ ١٦٨، غيث النفع ١٧١، البدور الزاهرة ١٣٦).

الأخر: قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً عَنْ تَرَاضٍ﴾ [النساء: ٢٩] إذ قرأ الكوفيون بالنصب، وقرأ باقي السبعة بالرفع. (ينظر: التيسير ٧٩، سراج القارئ ١٦٨، غيث النفع ١٩٠، البدور الزاهرة ١٩٣).

اختلاف القراءة، وما قد يُصاحبها من قضايا وأحكام نحوية.

وبهذا يخرج ما لم يختلف توجيهه الإعرابي رُغم اختلاف القراءة، ثبتت علامته الإعرابية أو تغيرت، فالأول نحو: ﴿مَالِكٍ - مَلِكٍ﴾<sup>(١)</sup> [الفتحة: ٤] ﴿غِشَاوَةٌ - غَشْوَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> [الجاثية: ٢٣]؛ لأنه يُدرَس دلاليًا، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَمَاءَ آتِبَتُّرْمِنْ رَبِّا لَيْرِبُؤَا فِي أَمْرَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُؤَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩].

في هذا النص نظيران، أحدهما مختلف في قراءته، والآخر متفق عليه. أما المختلف فيه فهو ﴿لَيْرِبُؤَا﴾، إذ قرأه نافع بقاء الخطاب وضمها وإسكان الواو: ﴿لَيْرِبُؤَا﴾<sup>(٣)</sup>، بينما قرأه باقي السبعة بياء الغيبة وفتحها وفتح الواو: ﴿لَيْرِبُؤَا﴾، والفعل في القراءتين منصوب<sup>(٤)</sup>.

وأما المتفق عليه فهو (فلا يربؤوا) بالياء المفتوحة وإسكان الواو. وهذا لا خلاف في إعرابه؛ إذ هو مضارعٌ مرفوعٌ بضمّة مقدّرة، مسندٌ لضمير الرّبا. أهمية الموضوع تبدو في:

- ١- أنّ مادّة القرآن الكريم، أعلى النصوص اللغوية فصاحةً وبيانا؛ لقوله «يا أَيُّهُ إِنَّهُ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، كُلُّهُنَّ شَافٍ كَافٍ»<sup>(٥)</sup>.
- ٢- أنّ القراءات القرآنية مصدر ثريٌّ للدراسات اللغوية.

(١) قرأ عاصم والكسائي (مَالِكٍ)، وقرأ الباقون (مَلِكٍ). ينظر: التيسير ٢٧، غيث النفع ٦٠.

(٢) قرأ حمزة والكسائي (غَشْوَةٌ)، وقرأ الباقون (غِشَاوَةٌ). ينظر: التيسير ١٦١، غيث النفع ٣٥٠.

(٣) التيسير ١٤٢، سراج القارئ ٣٢٠، غيث النفع ٣٢٠، البدور الزاهرة ٢/٦٩٦، النفحات الإلهية ٥٢٠.

(٤) في قراءة نافع: علامة نصبه حذف النون؛ إذ هو من الأمثلة الخمسة، فعله: أربى، والأصل: تُرْبِيُونَ، استقبلت الضمة على الياء، فنقلت إلى ما قبلها، ثم سكنت الياء فحذفت لالتقاء الساكنين (الياء - واو الجماعة)، أي إنّ المحذوف لام الكلمة، والفعل مسندٌ إلى واو الجماعة.

وفي قراءة باقي السبعة: علامة نصبه الفتحة الظاهرة على الواو (لام الكلمة)، فعله: رَبَّا، مسندٌ لضمير الرّبا.

(٥) سنن النسائي ٢/١٥٣، باب: جامع ما جاء في القرآن.

٣- أنّ دراسته تجيب عن تساؤلات يُثيرها اتفاقُ القراء على التّظير في موضع ما، واختلافهم فيما سواه.

ومع هذه الأهمية لم أجد باحثاً معاصراً - فيما أعلم - تناول هذه الفكرة نحوياً<sup>(١)</sup>، رغم وجود بذور لها في المصادر الأصلية التي أذكر منها:

١- التبصرة في القراءات السبع، للإمام المقرئ أبي محمد مكّي بن أبي طالب هموش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ) - تحقيق د. محمد غوث الندوي - الدار السلفية - ط ٢ - ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٢- حرز الأمانى ووجه التهاني، لأبي محمد بن فيرا بن أبي القاسم بن خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي (٥٣٨هـ - ٥٩٠هـ) - مراجعة الشيخ/ علي محمد الضبّاع - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط ٣، ١٩٥٤هـ.

٣- غَيْث النَّفْعِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، لوليّ الله عليّ النّوري الصفاقسي - حاشية الكتاب السابق.

٤- كَشَفُ الْمُعَانِي فِي مُتَشَابِهِ الْمُثَانِي، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) - تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.

٥- النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تصحيح الشيخ/ علي محمد الضبّاع - دار الفكر - د. ط. ت.

**ويُلاحظ فيها:**

١- الاكتفاء - أحياناً - بذكر اللفظ ونظيره، وبيان ما اتّفق عليه وما اختلف في

---

(١) ثَمّة دراسة بلاغية عنوانها: مراعاة التّظير في كلام الله العليّ القدير: دراسة بلاغية في إعجاز الأسلوب القرآني، د. كمال الدين عبد الغني المرسى، مكتبة الإسكندرية، رقم التسجيل ٥٤٣٦٨. تناول في الفصل الأول مفهوم مراعاة التّظير لدى البلاغيين، (ينظر: ص ٧، ٩، ١٠، ١٦)، وتحدّث في الفصل الثاني عن وجوه مراعاة التّظير: التناسب، الائتلاف، مراعاة الفواصل، المشاكلة... وذكر تحت كل وجه أمثلة من القرآن الكريم والحديث الشريف، بالإضافة إلى نماذج نثرية وشعرية. وفي الفصل الثالث أوضح معنى الإعجاز، ثم ذكر كلام ابن حزم والسيوطي عنه.

قراءته، دون استقصاء مواضعه في التراكيب المتماثلة.

٢- الاكتفاء - غالباً - بذكر أحد التوجيهات الإعرابية.

بينما جاءت دراستي مركزة على:

١- استقصاء النظائر في التراكيب المتماثلة.

٢- ذكر التوجيهات الإعرابية كافة، وما قد يترتب عليها من:

٣- قضايا وأحكام نحوية.

٤- تغيير موضع الوقف والابتداء.

من هنا كان اختياري لهذا البحث الذي توافرت لدي أسباب لدراسته، وأهداف أحاول تحقيقها بمعاشته؛ لتؤتي ثمارها كل حين بإذن الله. أما أسباب الدراسة فأذكر منها:

١- عدم تناول هذه الفكرة نحويًا، من خلال استقصاء مواضع النظير في تراكيبه المتماثلة.

٢- اتفاق القراء على النظير في موضع ما واختلافهم فيما سواه، يثير تساؤلات تدعو إلى البحث، منها:

٣- هل النظير المختلف في قراءته لا يخرج عن وجهين؟

٤- هل النظير المتفق على قراءته أحد هذين الوجهين؟

٥- هل التوجيه الإعرابي للمتفق عليه أحد التوجيهات الإعرابية للمختلف فيه.

٦- هل يسهم اختلاف القراءة في تأييد مذهب نحوي، أو الرد على ما ذهب إليه بعض النحاة؟

وأما أهداف البحث فينقدهما:

١- الإجابة عن التساؤلات المذكورة سابقًا.

٢- إيضاح التوجيهات الإعرابية كافة، وما يصاحبها من:

- قضايا وأحكام نحوية.

- تعيير في موضع الوقف والابتداء.

٣- الإسهام في تيسير القراءات القرآنية على الفئات المستهدفة في البحث (انظر

الخاتمة).

**منهج البحث وطريقتي في عرض مادته:**

أما المنهج المتبع في هذا البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على

رصد جميع النظائر في التراكيب المتماثلة وتقديمها من خلال:

١- وصف موجز لمواضع النظير المتفق عليها والمختلف فيها.

٢- وصف تفصيلي تذكر فيه المواضع، وتوضح فيه القراءات.

٣- ذكر دليل القراءة من متن الشاطبية<sup>(١)</sup>.

(١) إليك هذا الجدول لبيان المراد من الرموز الواردة في متن الشاطبية.

الرمز الحرفي		الرمز الكلمي		
الأول: ما دل على فرد قارئ أو راو		الثاني: ما دل على أكثر من فرد		ما دل على أكثر من قارئ
أبج	أ	ث	شعبة وحزة والكسائي	صحبة
	ب	خ	للائمة الستة ما عدنا نافعاً	صحاب
	ج	ذ	ابن عامر، والكوفيون	نافع وابن عامر
دهز	د	ظ	ابن كثير والكوفيون	سما
	هـ	غ	أبو عمرو والكوفيون	حق
	ز	ش	حزة والكسائي	ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر
حطى	ح			نافع وابن كثير
	ط			حصى
	ى			نافع والكوفيون
كلم	ك			
	ل			
	م			



٤- وُصِفَ تحليليٌّ يُعنى بالتوجيهات الإعرابية الناشئة عن اختلاف القراءة، وما قد يصاحبها من قضايا وأحكام نحوية.

٥- التنبيه على لمسات بيانية تُسهِم في إيضاح النص، وتؤيِّد ما قُدِّر حذفه.

٦- تقسيم النظائر داخل المبحث إلى صُورٍ وَفَق الوصف الموجز لمواضعه.

٧- ترتيب النظائر داخل الصورة الواحدة حسب ورودها في النص القرآني.

٨- الإشارة في الحاشية إلى ما قد يكون للنظير المتفق عليه من قراءة غير

سبعية، لسببين:

- موافقة القراءة غير السبعية للنسق النحوي.

- موافقة القراءة غير السبعية لأحد وجهي القراءة في الموضع الذي اختلف

السبعة في قراءته.

### خطة البحث:

لتحقيق ما سبق تم تقسيم البحث إلى: مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

- في المقدمة يبيِّن معنى النظير لغة واصطلاحًا، وذكرت أهمية الموضوع، وسبب

اختياره، وأهداف البحث، وبعض المصادر التي ضمَّت بذور فكرته، كما أوضحت

منهج البحث وكيفية تناول النظائر.

					عاصم	ن	نصع
					شعبة	ص	
					حفص	ع	
					همزة	ف	فضق
					خلف	ض	
					خلاد	ق	
					الكسائي	ر	رست
					الليث	س	
					حفص الدوري	ت	

أمّا المباحث الثلاثة فجاءت كالتالي:

المبحث الأول: النّظير اسمًا.

المبحث الثاني: النّظير فعلاً.

المبحث الثالث: النّظير حرفاً.

وفي الخاتمة ذكرتُ أهمّ نتائج البحث، مشيرًا إلى أن هذه الدراسة أطروحة قابلة للأخذ والردّ، اجتهدتُ أن تكون جامعة ما يتطلّبه عنوانها، مانعة ما عداها، فإن أُكُ أصبْتُ فهو توفيق الله -تعالى- وتيسيره، وهو رجائي في كلّ لحظة، وإن تكن الأخرى فحسبي أنّي اجتهدت مخلصًا نيّة والعمل.



## المبحث الأول النظير اسماً

وَفَقَّ ما ذكرته في مقدمة البحث فإنَّ هذا المبحث يتضمَّن عشرة ألفاظ، وقعت في أربعة وعشرين موضعاً في القرآن الكريم، تقاسمتها خمس صور، على النحو الآتي:

❖ الصورة الأولى: النَّظِيرُ متَّفَقٌ على رفعه في موضع أو أكثر، مَخْتَلَفٌ فيه بين الرفع والنصب في موضع (فيها ثلاثة ألفاظ):  
اللفظ الأول: ﴿الْبُرِّ﴾:

اتفق السبعة على رفعه في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]. واختلفوا فيه بين الرفع والنصب في قوله: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧].  
إذ قرأ حفص وحمة بالنصب، بينما قرأ باقي السبعة بالرفع<sup>(١)</sup>.

يُفْهَمُ مِمَّا سَبَقَ مَا يَأْتِي:

• الموضع المتَّفَقُ على رفعه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو اسم ليس، والمصدر المؤول ﴿بِأَنْ تَأْتُوا﴾ يتعيَّن أن يكون خبرها لدخول الباء عليه، وهي تُزَادُ في خبر ليس كثيراً<sup>(٢)</sup> إذا تحقَّق شرطان:

- ألا تكون أداة استثناء؛ لأنها - حيثئذٍ - بمعنى إلا، فلا اسم ولا خبر.
- ألا يُنتَفَضَ النفي بإلا، فلا يُقال: ليس الغنى إلا بغنى النفس.

(١) قال الشاطبي: ..... وَرَفَعَكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ فِي عَلَا

ينظر: التبصرة ٤٣٥، المفردات السبع ٣٩٢، التيسير ٦٧، سراج القارئ ١٥٩، غيث النفع ١٤٦، النشر ٢٢٦/٢، البدور الزاهرة ١٠٣، ١٠٨، النفحات الإلهية ٢٩٩.

(٢) الإملاء ٣٦٦/١، الدر المصون ٤٨٠/١، غيث النفع ١٥٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٦/١، شرح التصريح ٢٧٢/١، حاشية الدسوقي ٢٩٧/١، الفتوحات الإلهية ١٥٢/١، ضياء السالك ٢٦٨/١، النحو الوافي ٥٦٠/١.

• الموضوع المختلّف فيه بين الرفع والنصب يوجّه على النحو الآتي<sup>(١)</sup>:

- من قرأ بالرفع جعله اسمَ ليس، و ﴿أَنْ تُؤَلُّوا﴾ خبرها في تأويل مصدر، أي: ليس البرُّ توليتكم، ويقويّ هذا أنّ الفعل ﴿لَيْسَ﴾ وليه مرفوعه ﴿البرُّ﴾ قبل منصوبه ﴿أَنْ تُؤَلُّوا﴾؛ موافقة للأصل.

- من قرأ بالنصب جعله خبرَ ليس مقدّمًا، و ﴿أَنْ تُؤَلُّوا﴾ اسمها في تأويل مصدر، كما سبق.

ويرجّح هذه القراءة أن المصدر المؤول أعرف من المحلّ بأل؛ لأنه يُشبه الضمير في كونه لا يوصّف ولا يوصّف به، والأعرف هو الاسم، وغير الأعرف هو الخبر. قال السمين: «وتقديم خبر ليس على اسمها قليل، حتى زعم منعه جماعة، منهم ابن درستويه، قال: لأنها تُشبه (ما) الحجازية، ولأنها حرف على قول جماعة، ولكنه محجوج بهذه القراءة المتواترة وبقول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فليس سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهُولٌ  
وبقول آخر:

أليسَ عَظِيمًا أَنْ تُلِمَ مُلَمَّةٌ وليسَ عَلِينَا فِي الخُطُوبِ مُعَوَّلٌ<sup>(٢)</sup>

اللفظ الثاني: ﴿وَالْخَمْسَةَ﴾:

اتفق السبعة على رفعه في قوله: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٧]. واختلفوا

(١) ينظر: معاني القرآن ١/١٠٣، المحرر الوجيز ٢/٧٨-٧٩، الإملاء ١/٣٢٢، البحر المحيط ٢/٣، الدر المنصون ١/٤٤٦، النفحات الإلهية ٣٠١.

(٢) الدر المنصون ١/٤٤٦، وينظر: المقتضب ٤/١٩٤، الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٣، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٦٠، شرح التصريح ١/٢٤٢، ضياء السالك ١/٢٣٤. تنبيه: ابن درستويه. ابن درستويه. ابن درستويه.

هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي، كان عالمًا فاضلاً أخذ الأدب عن ابن قتيبة والمبرد وغيرهما (ت ٣٤٧ هـ) (إعجام المعجم ص ١٨-١٩).

فيه بين الرفع والنصب في قوله: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]. إذ قرأ حفص بالنصب، بينما قرأ باقي السبعة بالرفع<sup>(١)</sup>.

يُفهم مما سبق ما يأتي:

- الموضع المتَّفَق على رفعه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو مبتدأ، خبره أن وما في حيزها بعده ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

- الموضع المختلف فيه بين النصب والرفع يُوجّه على النحو الآتي<sup>(٣)</sup>:

• من قرأ بالنصب ففيه وجهان:

- أحدهما: العطف على ﴿أَرْبَع﴾ قبلها، المنصوب بـ ﴿تَشْهَدَ﴾.

- الآخر: النصب بفعل مقدر، أي: وتشهد الخامسة.

وفي الوجهين يكون المصدر المؤول ﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ إما بدلاً من ﴿وَالْخَمْسَةَ﴾ أو موضع نصب بإسقاط الخافض، والتقدير: وتشهد الخامسة بأن غضب الله عليها.

• من قرأ بالرفع فعلى أنه مبتدأ، خبره أن وما في حيزها بعده ﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾.

قال القرّاء: «والخامسة في الآيتين مرفوعتان بما بعدهما من أن و أن، ولو نصبتهما

(١) قال الشاطبي: ..... وَغَيْرِ الْخَفْصِ خَامِسَةَ الْأَخِيـــ رُ .....

ينظر: التبصرة ٦٠٩، التيسير ١٣١، غيث النفع ٣٠٢، النشر ٣٣١/٢، البدور الزاهرة ٦١٤/٢، الفتوحات الإلهية ٤٩٦.

(٢) في قراءة غير سبعة للحسن والسلمي وطلحة والأعمش: (والخامسة) وفيها - حينئذ - وجهان:

أحدهما: العطف على (أربع) قبلها، عند من نصبها، وهم الحرميان وأبو عمرو وابن عامر وشعبة. والآخر: النصب بفعل مقدر، أي: وتشهد الخامسة، عند من رَفَع (أربع) قبلها، وهم حفص والأخوان. (ينظر: الإملاء ٧١/٤، الدر المصون ٥/٢١١).

(٣) الإملاء ٧١/٤، الدر المصون ٥/٢١١، الفتوحات الإلهية ٤٩٧.

على وقوع الفعل كان صواباً، كأنك قلت: وليشهد الخامسة بأن لعنة الله عليه»<sup>(١)</sup>.  
**اللفظ الثالث: ﴿تَنْزِيلٌ﴾:**

اتفق السبعة على رفعه في قوله: ﴿حَمَّ ① تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١، ٢]. وقوله: ﴿حَمَّ ② تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. [فصلت: ١، ٢].

واختلفوا فيه بين الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿يَس ③ وَالْقُرْآنَ إِذَا كُنَّ مِنَ الْإِنِّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ④ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ⑤ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: ١-٥].  
 إذ قرأ الحرميان وأبو عمرو وشعبة بالرفع، بينما قرأ باقي السبعة بالنصب<sup>(٢)</sup>.  
**يفهم مما سبق ما يأتي:**

- ﴿تَنْزِيلٌ﴾ في الموضعين المتفق على رفعه فيهما لا خلاف في توجيهه؛ إذ لا يخلو أن يكون:

- خبراً لـ ﴿حَمَّ﴾ إن جعل اسماً للسورة. وحينئذٍ يمتنع الوقف على ﴿حَمَّ﴾.  
 - خبراً مبتدأً محذوف، والتقدير: هو تنزيل، أو: هذا تنزيل.  
 - مبتدأً خبره في موضع غافر الجار والمجرور ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾، وفي موضع فصلت ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾.

ومع التوجيهين الأخيرين يجوز الوقف على ﴿حَمَّ﴾.

- ﴿تَنْزِيلٌ﴾ في الموضع المختلف في قراءته يصاحب توجيهاته الإعرابية -أيضاً- تغييرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء<sup>(٣)</sup> الوقف على ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾، فقال الداني: تام على قراءة وليس بوقف على أخرى، وذكر الأشموني والأنصاري أن الوقف تام.

(١) معاني القرآن ٢/٢٤٧.

(٢) قال الشاطبي: وَتَنْزِيلٌ نَصْبٌ الرَّفْعُ كَهْفٌ صَحَابِهِ .....

ينظر: الحجة في علل القراءات ٥٩٦، الكشف ٢/٢١٤، التيسير ١٤٩، الإقناع ٧٤٢، سراج القارئ ٣٣١، غيث النفع ٣٣٢، البدور الزاهرة ٢/٧٤٤، النفحات الإلهية ٥٣٤.

(٣) المكتفى ٣٠٠، المقصد ٣١٨، منار الهدى ٣١٨.

## وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ من طريقتين:

أحدهما: في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة بالرفع باحتساب ﴿تَنْزِيلُ﴾ خبراً مبتدأً محذوف، والتقدير: هو تنزيل، أو: هذا تنزيل، أو: الذي أنزل إليك تنزيل العزيز الرحيم<sup>(١)</sup>.

والآخر: باحتساب ﴿تَنْزِيلَ﴾ - في قراءة باقي السبعة بالنصب - على أحد توجيهين:

الأول: النصب على المدح، ولم يذكر الزمخشري في توجيه قراءة النصب غيره<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: النصب على المصدر، بفعل مضمر، أي: نزل الله ذلك تنزيل العزيز الرحيم، أمّا إن كان العامل في نصب الكلمة على المصدر هو الفعل الذي دلّ عليه الكلام المتقدم من أول السورة، فلا يحسنُ الوقف<sup>(٣)</sup>.

ويمتنع الوقف باحتساب ﴿تَنْزِيلُ﴾ - في قراءة الرفع - خبراً لقوله ﴿يَسْ﴾ إن جعل اسماً للسورة، وتكون الجملة القسمية معترضةً، لا موقع لها<sup>(٤)</sup>.

❖ الصورة الثانية: النظير متفق على رفعه في موضع، مختلف فيه بين الرفع والجرّ بالتبعية في موضع:

يمثلها لفظ: ﴿ذُو﴾:

حيث اتفق السبعة على رفعه في قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾

(١) الحجة في القراءات ٢٩٧، مشكل إعراب القرآن ٢/٢٢١، الكشاف ٣/٣١٤، الجامع لأحكام القرآن ٦/١٥.

(٢) الكشاف ٣/٣١٤، الإملاء ٤/٢٢٣.

(٣) المكتفى ٣٠٠.

(٤) إعراب القرآن ٣/٣٨٣، المكتفى ٣٠٠، الدر المصون ٥/٤٧٥، الفتوحات الإلهية ٣/٣٠٥، فتح القدير ٤/٤٥٠.

[الرحمن: ٢٧]. بينما اختلفوا فيه بين الرفع والجرّ في قوله تعالى: ﴿تَبَرَّكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]. إذ قرأ ابن عامر بالرفع، بينما قرأ باقي السبعة بالجر<sup>(١)</sup>.

يفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضوع المتَّفَق على رفعه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو نعتٌ لـ ﴿وَجَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، واتفقت المصاحف على رسمه بالواو.

• الموضوع المختلّف فيه بين الرفع والجر يُوجّه على النحو الآتي<sup>(٣)</sup>:

- من قرأ بالرفع جعله نعتاً لـ ﴿اسْمُ﴾، وهكذا رُسمَ في مصحف الشاميين.

- من قرأ بالجرّ جعله صفة لـ ﴿رَبِّكَ﴾، وهكذا رُسمَ في مصاحفهم.

قال العكبري: «والجرّ أقوى من الرفع؛ لأن الاسم لا يوصف»<sup>(٤)</sup>.

❖ الصورة الثالثة: النُّظير متَّفَق على رفعه في موضع، متَّفَق على جرّه بالإضافة في موضعين، مختلّف فيه بين الرفع والجر بالإضافة في موضع.

يمثلها لفظ: ﴿الْآخِرَةَ﴾:

حيث اتفق السبعة على رفعه نعتاً في قوله تعالى: ﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:

١٦٩]. كما اتفقوا على جرّه بالإضافة في قوله تعالى: ﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩

- النحل: ٣٠] بينما اختلفوا فيه بين الرفع نعتاً والجر بالإضافة في قوله تعالى: ﴿وَالدَّارُ

(١) قال الشاطبي: وأخرها يا ذِي الْجَلَالِ ابْنُ عَامِرٍ بِوَاوٍ وَرَسْمُ الشَّامِ فِيهِ تَمَثُّلاً

ينظر: التبصرة ٦٩١، المفردات السبع ٣٤٥، التيسير ١٦٨، إعراب القراءات الشواذ ٥٤٨/٢، غيث

النفع ٣٦٣، النشر ٣٨٢/٢، البدور الزاهرة ٨٨٠/٢، النفحات الإلهية ٥٧٠.

(٢) في قراءة غير سبعة لأبيّ وعبد الله (ذي) بالياء صفة لـ (ربّك).

ينظر: معاني القرآن ١١٦/٣، الإملاء ٣٧٠/٤، الدر المصون ٢٤٢/٦، الفتوحات الإلهية ٢٥٨/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٥٠/٦، غيث النفع ٣٦٣، الفتوحات الإلهية ٢٦٧/٤، النفحات الإلهية ٥٧٠.

(٤) الإملاء ٣٧٣/٤، إعراب القراءات الشواذ ٥٤٨/٢، ما انفرد به كل من القراء السبعة ١٥٧.



﴿الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]. إذ قرأ ابن عامر ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾، بينما قرأ باقي السبعة ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾<sup>(١)</sup>.

يفهم مما سبق ما يأتي:

- الجُمْل المذكورة في المواضع السابقة جميعها جُمْل اسمية تامّة الركنين، مبتدؤها (دارٌ - الدَّارُ)، خبرها (خَيْرٌ)، وهو إما أن يكون للتفضيل، والمفضّل عليه محذوف؛ للعلم به، أي: خيرٌ من الحياة الدنيا، وإما أن يكون لمجرد الوصف بالخيرية، كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾<sup>(٢)</sup> [الفرقان: ٢٤].

- اللام الواقعة في صدر الجمل السابقة - ما عدا موضع الأعراف - هي لام الابتداء.  
- لفظ ﴿الْآخِرَةُ﴾ في موضع الأعراف، وفي موضع الأنعام عند غير ابن عامر مرفوعٌ نعتًا، منوعته ﴿الدَّارُ﴾، والصفة والموصوف يقول عنهما ابن يعيش: «شيء واحد؛ لأنهما لعين واحدة، فإذا قلت: جاءني زيدُ العاقل، فالعاقل هو زيد، وزيد هو العاقل»<sup>(٣)</sup>.

- لفظ ﴿الْآخِرَةُ﴾ في موضعي يوسف والنحل، وفي موضع الأنعام عند ابن عامر مجرورٌ بالإضافة.

ومن هنا يطرح السؤال التالي نفسه: هل يجوز إضافة الموصوف إلى صفته؟ الكوفيون يُجيزونه، والبصريون يؤوّلونه<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الشاطبي: وَلَدَارُ حَذْفُ اللَّامِ الْآخِرَى ابْنُ عَامِرٍ وَالْآخِرَةُ الْمَرْفُوعُ بِالْحَفْضِ وَكَلَا ينظر: التبصرة ٤٩٢، المفردات السبع ٣١٦، التيسير ٨٤، سراج القارئ ٢٠٧، غيث النفع ٢٠٦، النشر ٢٥٧/٢، البدور الزاهرة ٢٥٨/١، النصفحات الإلهية ٣٦٤.

(٢) الدر المصون ٤٦/٣.

(٣) شرح المفصل ١٠/٣.

(٤) ينظر: الإنصاف، مسألة ٦١-٢/٤٣٦، المحرر الوجيز ١٧٩/٥، الإملاء ٥٣١/٢، شرح التصريح ٦٨٩/١، ضياء السالك ٣٢٥/٢، انفرادات القراء السبعة ٢٧٤.

وشرط الكوفيين اختلاف لفظ الموصوف وصفته، أما البصريون فيقدرون موصوفاً محذوفاً، قامت الصفة مقامه، والتقدير: ولدائر الساعة الآخرة، أو: ولدائر الحياة الآخرة، لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه. قال ابن يعيش: «إضافة الشيء إلى نفسه مما لا يصح، وذلك من قبل أن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لا يُعرّف بنفسه؛ لأنه إن كان معرفة كان مستغنياً عن الإضافة بما فيه من التعريف؛ لأن نفسه موجودة غير مفقودة، وليس في الإضافة إلا ما فيه، وإن كان عارياً منه كان أذهب في الإحالة والامتناع؛ لأن الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر»<sup>(١)</sup>.

وأقول: يقوي مذهب البصريين تقدّم ما قدره (الساعة - الحياة)، قال ابن جماعة<sup>(٢)</sup>: «في يوسف تقدّم ذكر الساعة، فكأنه قال: (ولدائر الساعة الآخرة). وفي الأعراف تقدّم قوله: ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْتَى﴾؛ فناسب: ﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ﴾». ❖ الصورة الرابعة: النّظير متّفق على نصبه في موضع، مختلف فيه بين الرفع والنصب في موضع (فيها أربعة ألفاظ):

اللفظ الأول: ﴿الرَّيْحُ﴾:

اتفق السبعة على نصبه في قوله تعالى: ﴿وَلَسُلَيْمَنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]. واختلفوا فيه بين الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿وَلَسُلَيْمَنَ الرِّيحَ عُدُّوْهَا شَهْرٌ وَرَوَاحَهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢].

إذ قرأ أبو بكر عن عاصم بالرفع، بينما قرأ باقي السبعة بالنصب<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح المفصل ٩/٣ وينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٥٥٦، الدر المصون ٣/٤٦، الفتوحات الإلهية ٢/٢٢.

(٢) كشف المعاني ١٢٥.

(٣) قال الشاطبي: وفي الريح رَفَعُ صَحَّ .....  
.....

ينظر: التيسير ١٤٦، سراج القارئ ٣٢٩، البدور الزاهرة ٢/٧٢٧، النفحات الإلهية ٥٣٠.

### يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على نصبه<sup>(١)</sup> لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو مفعول به لفعل محذوف تقديره: سَخَرْنَا، المَصْرَح به في قوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]. أو قوله: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً﴾ [ص: ٣٦].

• الموضع المختلف فيه بين الرفع والنصب يُوجَّه على النحو الآتي<sup>(٢)</sup>:

- من قرأ بالرفع جعله مبتدأ مؤخرًا، خبره الجار والمجرور قبله ﴿لِسُلَيْمَانَ﴾، أو قدَّر مبتدأ محذوفًا مضافًا إلى ﴿الرِّيحِ﴾، والأصل: ولسليمان تسخيرُ الريح، ثم حُذِف المبتدأ وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه.

- من قرأ بالنصب جعله مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: سَخَرْنَا، كما ذكر سابقًا.

يلحظ أن تقديم الجارِّ والمجرور ﴿لِسُلَيْمَانَ﴾، في الموضعين المذكورين - إلى جانب تعلُّقهما بما سبقت الإشارة إليه - يفيد معنى بلاغيًّا هو الاختصاص والحصر، أي إن الحقَّ - سبحانه وتعالى - اختص سليمان ﷺ دون سواه بالريح تجري بأمره رخاءً.

### اللفظ الثاني: ﴿أَرْبَعٌ﴾:

اتفق السبعة على نصبه في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ﴾ [النور: ٨]. واختلفوا فيه بين النصب والرفع في قوله تعالى: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ﴾ [النور: ٦]. إذ قرأ حفص والأخوان بضم العين، بينما قرأ باقي السبعة

(١) ذكر العكبري قراءة (الريح) هنا بالرفع على الاستثناف دون أن ينسبها، بينما ذكر السمين نسبتها إلى ابن هرمز وأبي بكر عن عاصم.

ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/ ١١٢، الإملاء ٤/ ١١، الدر المصون ٥/ ١٠٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ٥/ ٤٣٤، غيث النفع ٣٢٧، تفسير الجلالين ٣/ ٤٦٣، الفتوحات الإلهية ٣/ ٤٦٣، ما انفرد به كل من القراء السبعة ٦٥.

بفتحها<sup>(١)</sup>.

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على نصبه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو مفعول به للفعل السابق عليه ﴿تَشَهَّدَ﴾.

• الموضع المختلف فيه بين النصب والرفع يُوجَّه على النحو الآتي<sup>(٢)</sup>:

- من قرأ بالنصب فعلى المصدر أو المفعول المطلق<sup>(٣)</sup>، وناصبه ﴿فَشَهَّدَهُ﴾، من باب إعمال المصدر المضاف إلى فاعله<sup>(٤)</sup>، وفي الكلام - حينئذ - حذف للمبتدأ، والتقدير: فالواجبُ أو الحكمُ شهادةُ أحدهم أربع شهادات، أو حذفٌ للخبر، والتقدير: فشهادةُ أحدهم أربع شهادات دَرءٌ لحدّه.

- من قرأ بالرفع فعلى الخبر، ومبتدؤه ﴿فَشَهَّدَهُ أَحَدِهِمْ﴾.

اللفظ الثالث: ﴿ثَلَاثَ﴾:

اتفق السبعة على نصبه في قوله تعالى: ﴿لَيْسَتَ ذُنُوكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ [النور: ٥٨]. واختلفوا فيه بين النصب والرفع في قوله

(١) قال الشاطبي: ..... وأربعٌ أو لا

صَحَابٌ .....

ينظر: التبصرة ٦٠٩، التيسير ١٣١، إعراب القراءات الشواذ ١٧٤/٢، غيث النفع ٣٠٢، النشر ٣٣٠/٢، البدور الزاهرة ٦١٣/٢، النفحات الإلهية ٤٩٦.

(٢) ينظر: الإملاء ٧٠/٤، البحر المحيط ٤٣٤/٦، الدر المصون ٢١٠/٥، غيث النفع ٣٠٢، الفتوحات الإلهية ٢٠٩/٣، النفحات الإلهية ٤٩٦.

(٣) كل ما انتصب على المفعولية المطلقة فإنه يُسمَّى عند النحاة مصدرًا (اللباب ١/٢٦١).

(٤) لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المصدر المضاف، وإنما كان إعمال المضاف للفاعل أكثر، كما يقول ابن هشام؛ «لأن نسبة الحدث لمن أو جده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه، ولأن الذي يظهر حينئذٍ إنها هو عمله في الفضلة».

شرح شذور الذهب ٣٨٢، وينظر: شرح المفصل ٥٩/٦، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٤/٢، شرح التصريح ٥/٢، ضياء السالك ٥/٣، النحو العربي ١٨٥/٢.

تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨]. إذ قرأ شعبة والأخوان بالنصب، بينما قرأ باقي السبعة بالرفع (١).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على نصبه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو ظرفٌ زماني، عامله ﴿لَيْسَتْ ذِكْرُكُمْ﴾.

• الموضع المختلَّف في قراءته يصاحبُ توجيهاته الإعرابية تعييراً في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء (٢) الوقف على ﴿صَلَوَاتُ الْعَشَاءِ﴾، فقال الأشموني والأنصاري: كاف على قراءة وليس بوقف على أخرى، وفي الفواصل وعند الداني: كاف.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿الْعَشَاءِ﴾ من طريقتين:

أحدهما: في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص بالرفع باحتساب ﴿ثَلَاثُ﴾ على أحد توجيهين:

الأول: أن ﴿ثَلَاثُ﴾ مبتدأ خبره شبه الجملة بعده ﴿لَكُمْ﴾ (٣).

الثاني: أن ﴿ثَلَاثُ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: هذه ثلاث عورات، أو هذه ثلاثة أوقات عورات، وحذف المضاف اتساعاً، ولم يذكر ابن الأنباري غيره في هذه القراءة (٤).

(١) قال الشاطبي: وتأتي ثلاث أرفع سوى صحبة وقف ولا وقف قبل النَّصْبِ إن قلتُ أبديلاً ينظر: التبصرة ٦١٢، التيسير ١٣٢، الإقناع ٧١٣، سراج القارئ ٣٠٥، النشر ٣٣٣/٢، القراءات وأثرها ٢٦٧/٢.

(٢) المكتفى ٢٦٦، المقصد ٢٧٠، منار الهدى ٢٧٠، الفواصل والوقف ٢٧.

(٣) إعراب القرآن ٣/١٤٦، الحجة في القراءات ٢٦٤، المكتفى ٢٦٦، فتح القدير ٤/٦٥.

(٤) البيان ٢/١٩٩.

والآخر: باحتساب ﴿تَلَّثَ﴾ - في قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر بالنصب - مفعولاً به لفعل محذوف، أي: احذروا ثلاث عورات، أو: اتقوا أوقات ثلاث عورات<sup>(١)</sup>.

ويمتنع الوقف باحتساب ﴿تَلَّثَ﴾ - في قراءة النصب أيضاً - بدلاً من قوله ﴿تَلَّثَ مَرَّتٍ﴾ ولم يذكر الزمخشري غيره<sup>(٢)</sup>، والمعنى: أن المرات الثلاث هي نفس العورات. وعلى هذا لا حذف، كما قدر أبو البقاء وغيره: أوقات ثلاث عورات، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(٣)</sup>.

ومن الثابت أنه لا يوقف على المبدل منه دون البدل؛ لأن الكلام لا يتم بذكر المبدل منه قبل ذكر البدل، لما بينها من الارتباط، ولأنَّ المعتبر في الكلام هو مجموعهما.

والقول القائل: البدل ثانٍ يقدر في موضع الأول ليس إلا افتراضاً الهدف منه تبيين الفرق بين البدل وبقية التوابع<sup>(٤)</sup>.

وإلى امتناع الوقف في قراءة النصب أشار الشاطبي في البيت المذكور سابقاً. وإذا قيل: قد وقع في القرآن مواضع جاز فيها الوقف على المبدل منه قبل ذكر البدل كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٦)</sup> صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿الفاحة: ٥-٦﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَنَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٥)</sup> صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿[الشورى: ٥٢-٥٣].

وقوله: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ﴾<sup>(١٥)</sup> نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿[العلق: ١٥-١٦].

(١) غيث النفع ٣٠٤، فتح القدير ٤/٦٥، النفحات الإلهية ٥٠٠.

(٢) الكشاف ٣/٧٥.

(٣) الإملاء ٤/٨٨.

(٤) التوابع بين القاعدة والحكمة ١٨٢.

قلت: سوَّغ ذلك كونه رأس آية، أمّا موضع الشاهد هنا فليس برأس آية بإجماع العاديين<sup>(١)</sup>.

### اللفظ الرابع: ﴿وَالْحَقُّ﴾:

اتفق السبعة على نصبه في قوله تعالى: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤]. واختلفوا فيه بين النصب والرفع في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ﴾ [ص: ٨٤]. إذ قرأ عاصم وحمزة بالرفع، بينما قرأ باقي السبعة بالنصب<sup>(٢)</sup>.

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق عليه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو مفعول به مقدّم<sup>(٣)</sup> على فعله ﴿أَقُولُ﴾.

• الموضع المَخْتَلَف في قراءته يصاحبُ توجيهاته الإعرابية تغيُّر في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء<sup>(٤)</sup> الوقف على ﴿فَالْحَقُّ﴾ فقال الأنصاري: كاف، وفي الفواصل جائز، ولم يحدّد نوعه الداني والأشْموني.

### وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿فَالْحَقُّ﴾ من طريقتين:

أحدهما: في قراءة عاصم وحمزة بالرفع باحتسابه على أحد توجيهين: الأول: مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فالحقُّ مني، كما قال تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [آل عمران: ٦٠]، أو خبره الجملة من قوله ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، وعليه فلا وقف،

(١) الدر المصون ٥/ ٢٣٤، غيث النفع ٣٠٤، الفتوحات الإلهية ٣/ ٢٣٧.

(٢) قال الشاطبي: وَفَالْحَقُّ فِي نَصْرِ .....  
.....

ينظر: التبصرة ٦٥٧، الكشف ٢/ ٢٣٤، التيسير ١٥٢، سراج القارئ ٣٣٧، غيث النفع ٣٣٨، النشر ٣٦٢/٢، القراءات وأثرها ٢/ ٢٨٥.

(٣) لتقديم المفعول به على الفعل أعراض بلاغية، تُفهم من السياق، أهمها: الاختصاص، المدح، التحذير .... إلخ (ينظر: النحو العربي ١/ ٤٠٨).

(٤) المكتفي ٣٠٨، المقصد ٣٣١، منار الهدى ٣٣١، الفواصل والوقف ٣٢.

وحينئذ تكون الجملة من قوله ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ معترضةً بين المبتدأ وخبره.

الثاني: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير فأنا الحق، أو: قولي الحق.

والآخر: باحتساب ﴿فَالْحَقُّ﴾ - في قراءة باقي السبعة بالنصب - منصوباً بفعل

محذوف، والتقدير: الزموا أو اتبعوا أو اسمعوا الحق.

ويمتنع الوقف باحتساب ﴿فَالْحَقُّ﴾ - في قراءة النصب - منصوباً على حذف

حرف القسم، إذ هو مقسم به، وجوابه الجملة من قوله ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، ويكون قوله

﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ معترضاً بين القسم وجوابه، ولم يذكر الزمخشري في هذه القراءة

غيره<sup>(١)</sup>.

❖ الصورة الخامسة: النَّظِيرُ مَتَّفَقٌ عَلَى جَرِّهِ بِالْحَرْفِ فِي مَوْضِعٍ، مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ

الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بِالْحَرْفِ فِي مَوْضِعِينَ:

بِمِثْلِهَا لَفْظُ الْجَلَالَةِ:

حيث اتفق السبعة على جرّه باللام في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا

تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٥]، بينما اختلفوا فيه بين الرفع والجرّ باللام في قوله

تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنِّي تُسْحِرُونَ﴾

[المؤمنون: ٨٧، ٨٩] إذ قرأ أبو عمرو ﴿الله﴾ بالألف ورفع الهاء، بينما قرأ باقي السبعة

بغير ألف مع كسر اللام وجرّ الهاء ﴿لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) الكشف ٢/٢٣٤، الكشف ٣/٣٨٤، الإقناع ٧٤٩، البيان ٢/٣١٩، ٣٢٠، الإملاء ٤/٢٦١، الدر

المصون ٥/٥٤٦، تفسير القرآن العظيم ٤/٤٧، الفتوحات الإلهية ٣/٥٨٧، فتح القدير ٤/٥٥٩،

النفحات الإلهية ٥٤٤.

(٢) قال الشاطبي: وفي لَامٍ لِلَّهِ الْأَخِيرِينَ حَذْفُهَا وفي الهاءِ رَفْعُ الْجَرِّ عَنَ وَكَلِدِ الْعَلَا

ينظر: التبصرة ٦٠٦، التيسير ١٣٠، سراج القارئ ٣٠٠، غيث النفع ٣٠١، النشر ٢/٣٢٩، البدور

الزاهرة ٢/٦٠٧، النفحات الإلهية ٤٩٣.



يُفهم مما سبق ما يأتي:

- الموضع المتَّفَق على جرّه باللام جاء مطابقاً لفظاً ومعنى لما وردَ في السؤال: ﴿لَمِنِ الْأَرْضِ وَمَنْ فِيهَا﴾؟ قال السمين: «ولو حذفت اللام من الجواب لجاز؛ لأنه لا فرق بين: لمن الأرض، ومن ربّ الأرض، إلا أنه لم يقرأ به أحد»<sup>(١)</sup>.
- الموضعان المختلّف في قراءتهما يُقرآن بغير لام - عند أبي عمرو - حملاً على اللفظ؛ لأنّ المسئول عنه مرفوعُ المحلّ، وهو ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ﴾ - ﴿مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾. وقد جاء جوابه مرفوعاً مطابقاً له لفظاً، وهكذا رُسم الموضعان في مصاحف البصرة.
- قال القراء: «وهو في العربية أبين؛ لأنه مردودٌ مرفوع، ألا ترى أنّ قوله: ﴿مَنْ رَبُّ﴾ مرفوع لا خفض فيه، فجرى جوابه على مبتدأ به»<sup>(٢)</sup>.
- وعند باقي السبعة يُقرآن باللام؛ حملاً على المعنى؛ لأنه لا فرق بين: ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾، ولن السموات<sup>(٣)</sup>.



(١) الدر المصون ٥/١٩٨. ويُنظر: الكشاف ٣/٤٠.

وأبّه على أنّ العكبريّ ذكر قراءة في هذا الموضع من غير لام الجرّ، دون أن ينسبها؛ حملاً على المعنى. (ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/١٦٥، الإملاء ٤/٦٣).

(٢) معاني القرآن ٢/٢٤٠.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٢/١٦٦، الإملاء ٤/٦٤، البحر المحيط ٦/٤١٧، الدر المصون ٥/١٩٨، تفسير الجلالين ٣/٢٠٠، الفتوحات الإلهية ٣/٢٠٠.

## المبحث الثاني

## النَّظِيرُ فِعْلًا

في صَوِّء ما ذكرته في مقدِّمة البحث فإنَّ هذا المبحث يحتوي خمسة ألفاظ، وقعت في تسعة وعشرين موضعًا في كتاب الله ﷻ، تمَّ تقسيمها إلى أربع صُورٍ، على النحو الآتي:

❖ الصورة الأولى: النَّظِيرُ مَتَّفَقٌ عَلَى رَفْعِهِ فِي مَوْضِعَيْنِ، مَخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ:

يُمَثِّلُهَا لَفْظًا: ﴿فَيَكُونُ﴾ الْمَسْبُوقُ بِـ ﴿كُنْ﴾<sup>(١)</sup>:

حيث اتفق السبعة على رفعه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمَلَأُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

بينما اختلفوا فيه بين الرفع والنصب في ستة مواضع<sup>(٢)</sup>، أربعة منها انفرد ابن عامر بنصبها، وقرأها باقي السبعة بالرفع، وهي:

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].
- وقوله: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧، مريم: ٣٥].
- وقوله: ﴿فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [غافر: ٦٨].

والموضعان الباقيان قرأهما ابن عامر والكسائي بالنصب، بينما قرأهما باقي

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦٤٠ - ٦٤١.

(٢) قال الشاطبي: .....

وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كَفُلًا

وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ وَهُوَ بِاللَّفْظِ أَعْمَلًا

كَفَىٰ رَاوِيًا وَأَنْقَادًا مَعْنَاهُ يَعْمَلًا

وَفِي آلِ عِمْرَانَ فِي الْأَوَّلِ وَمَرْيَمَ

وَفِي النَّحْلِ مَعَ بَسِّ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ

ينظر: التبصرة ٤٢٨، المفردات السبع ٣١٠، التيسير ٦٥، الإقناع ٦٠٢، سراج القارئ ١٥٥، النشر

٢٢٠ / ٢، النفحات الإلهية ٢٩٢.

السبعة بالرفع، وهما:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

- وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

يفهم مما سبق ما يأتي:

• موضع آل عمران المتفق عليه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون.

• موضع الأنعام له توجيهات إعرابية يترتب عليها تغييرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء<sup>(١)</sup> الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾، فقال الداني: تام، وقال الأشموني والأنصاري: حسن.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾، باحتساب ﴿قَوْلُهُ﴾ مبتدأ، وفي خبره قولان: الأول: ﴿الْحَقُّ﴾، أخبر - سبحانه وتعالى - عن قوله بأنه لا يكون إلا حقًا. الثاني: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾، وعلى هذا: ﴿الْحَقُّ﴾ نعتٌ للمبتدأ، و﴿وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ جملةٌ معترضة بين المبتدأ وخبره، فلا موضع لها من الإعراب.

ويمنع الوقف باحتساب ﴿قَوْلُهُ﴾ على أحد توجيهين:

الأول: فاعل لقوله ﴿فَيَكُونُ﴾، و﴿الْحَقُّ﴾ نعت له.

الثاني: مبتدأ مؤخر خبره المقدم ﴿يَوْمَ يَقُولُ﴾<sup>(٢)</sup>. و﴿الْحَقُّ﴾ نعت له أيضًا. ولم

يذكر الزمخشري غيره<sup>(٣)</sup>.

(١) المكتفى، ١٧٤، المقصد ١٣٣، منار الهدى ١٣٣.

(٢) إعراب القرآن ٢/ ٧٤، الإملاء ٢/ ٥٦٨، الدر المنصون ٣/ ٩٨، الفتوحات الإلهية ٢/ ٤٧.

(٣) الكشف ٢/ ٢٩، فتح القدير ٢/ ١٦٣.

• المواضع الأربعة التي انفرد ابن عامر بنصبها لها - أيضاً - توجيهات إعرابية يصاحبها تغييرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء<sup>(١)</sup> أن الوقف على ﴿كُنْ﴾، فقال الداني: كافٍ، وقال الأشموني والأنصاري: جائز.

### وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿كُنْ﴾ - في قراءة غير ابن عامر بالرفع - باحتساب ﴿يَكُونُ﴾ استثناءً، أي: خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون، وهو المفهوم من قول سيبويه: «كأنه قال: إنما أمرنا ذلك فيكون»<sup>(٢)</sup>. ويمتنع الوقف على ﴿كُنْ﴾ من طريقتين: أحدهما: في قراءة الرفع باحتساب ﴿يَكُونُ﴾ معطوفاً على ﴿يَقُولُ﴾ إذا قيل إنَّ الأمر على سبيل التمثيل، أي: إن الآية تمثِّل لتأثير قدرته - تعالى - في المقدورات عند تعلُّق إرادته بها، وتصويرٌ للسرعة، فرتَّب المكونات على تكوينه من غير أن يكون هناك أمر ولا مأمور.

والظاهر أن الله - سبحانه - يقول هذا اللفظ ﴿كُنْ﴾ مرة واحدة، فيوجد الشيء على وفق ما أراد، وقد جاءت النصوص القرآنية تؤكد هذا، مثل قوله تعالى:

- ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

- ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠].

وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إذا ما أرادَ اللهُ أمراً فإنَّها يقولُ له كنُ قولَةً فيكونُ

والآخر: في قراءة ابن عامر بالنصب باحتساب ﴿يَكُونُ﴾ جواباً للأمر مراعاة للفظ، وقد ضعَّفه أبو البقاء<sup>(٤)</sup> لوجهين:

(١) المكتفى ١٢٧، ٢٣٢، المقصد ٤٧، منار الهدى ٤٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم ١/ ١٧٢، فتح القدير ١/ ١٧١.

(٤) الإملاء ١/ ٢٤١. وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٩٨، إعراب القرآن ٢/ ٣٩٦، مفاتيح الغيب

**الأول:** أنّ ﴿ كُنْ ﴾ ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوّن، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يردُّ على الموجود لأن الموجود متكوّن، ولا يردُّ على المعدوم لأنه ليس بشيء، ولفظ الأمر يردُّ ولا يُراد به حقيقة الأمر، بل معناه الخبر كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ ﴾ [مريم: ٧٥]. أي: يمدُّ. وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب في جوابه بالفاء إلا ضرورة، كقول المغيرة بن حبياء<sup>(١)</sup>:

سَأْتِرُكَ مِنْزِلِي لِيَنِي تَمِيمٌ      وَأَلْحَقُ بِالْحِجَارِ فَأَسْتَرِيحَا

**الثاني:** أنّ جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في جواب الأمر غيرهما في الأمر، وقولك: اذهب يذهب زيد، فالفاعل متفقان والفاعلان مختلفان، وقولك: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان، أمّا أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز، كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه.

• موضعا النحل ويس من قرأهما بالرفع فعلى الاستئناف، أي: فهو يكون، ومن قرأهما بالنصب فعطفاً على ﴿ يَقُولَ ﴾، وبه صرح الشاطبي.

❖ الصورة الثانية: النظير متفق على كونه متعدياً لمفعول واحد في موضع، مختلف فيه بين كونه متعدياً لمفعول واحد أو متعدياً لمفعولين في موضع.

يمثلها لفظ: ﴿ لَتَرْوُنَّ ﴾:

حيث اتفق السبعة على كونه متعدياً لمفعول واحد في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَتَرْوُنَّهَا عَيْنَ

٤/٣٧٢، المحرر الوجيز ١/٤٦٣، الدر المصون ١/٣٥٤، همع الهوامع ٢/١٦، الفتوحات الإلهية ١/٩٩، ٤/٢٣، انفرادات القراء السبعة ٢٩٦.

(١) من شواهد سيبويه، والشاهد فيه، (نصب) (أستريح) بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أو الطلب، ويروى: لأستريحاً، فلا ضرورة فيه [الكتاب ٣/٣٩].

أَلْيَقِينَ ﴿التكاثر: ٧﴾. بينما اختلفوا فيه بين كونه متعدياً لمفعول واحد أو متعدياً لمفعولين في قوله تعالى: ﴿لَتَرْوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ ﴿التكاثر: ٦﴾.

إذ قرأ ابن عامر والكسائي ﴿لَتَرْوُنَّ﴾ بضم التاء، على البناء للمجهول، بينما قرأ باقي السبعة ﴿لَتَرْوُنَّ﴾ بفتح التاء، على البناء للمعلوم<sup>(١)</sup>.  
يُفْهَمُ مِمَّا سَبَقَ مَا يَأْتِي:

• الموضوع المتفق على كونه متعدياً لمفعول واحد لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو جواب قسم، والمقسم به مقدر. ولما كان الفعل المحلوف عليه مثبتاً مستقبلاً لزمته اللام والنون.

يقول سيويوه: «إذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة»<sup>(٢)</sup>.

والفعل هنا ثلاثي (رأى) متعدداً لمفعول واحد هو ضمير الغيبة (ها)؛ لأن الرؤية بصرية، وأصل الكلام: والله لترأيوننَّها، إلا أنه قد تم فيه<sup>(٣)</sup>:

- حَذْفُ الْمَقْسَمِ بِهِ.

- نَقْلُ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ (عين الكلمة) إلى الراء الساكنة قبلها.

- قَلْبُ الْيَاءِ (لام الكلمة) أَلْفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حَذْفُهَا لِالتقاء

الساكنين (الألف وواو الضمير).

- ضَمُّ وَاوِ الضمير؛ دلالة على المحذوف.

---

(١) قال الشاطبي: وَتَا تَرْوُنَّ أَضْمَمُ فِي الْأُولَى كَمَا رَسَا .....  
ينظر: التبصرة ٧٣١، التيسير ١٨٢، سراج القارئ ٣٩٢، غيث النفع ٣٩٣، النشر ٤٠٣/٢، البدور الزاهرة ٩٨٦/٢، النفحات الإلهية ٥٩٨.

(٢) الكتاب ١٠٤/٣. وينظر: المقتضب ٣٣٠/٢، شذا العرف ٧١.

(٣) الإملاء ١٦٧/٢، الدر المصون ٢٧٨/٢، تفسير الجلالين ٥٨١/٤، الفتوحات الإلهية ٥٨١/٤، النفحات الإلهية ٥٩٨.

- حَذَفَ نون الرفع؛ لتوالي الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة).

• الموضوع المختَلَف فيه يوجَّه على النحو الآتي:

- من قرأ ﴿لَتَرْوُنَّ﴾ على البناء للمعلوم فتوجيهه كما سبق، غير أن المفعول به اسم ظاهر ﴿الْجَحِيمِ﴾.

- من قرأ ﴿لَتَرْوُنَّ﴾ على البناء للمجهول ففعله (أرى) متعدِّ إلى مفعولين، قام الأول مقام الفاعل، وبقي الثاني منصوباً<sup>(١)</sup>، وأصل الكلام: والله لأُرِيَنَّكُمْ الْجَحِيمَ، تحوَّل ضمير النصب (الكاف) الواقع مفعولاً به أول إلى ضمير الرفع (الواو)، ليصير نائب فاعل، مع الحفاظ على لغة الخطاب<sup>(٢)</sup>.

❖ الصورة الثالثة: النَّظِيرُ مَتَّفَقٌ عَلَى تذكيره في مواضع، مَحْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ التذكير والتأنيث في موضع واحد (فيها لفظان):

اللفظ الأول: ﴿يُقَبَّلُ﴾:

اتفق السبعة على تذكيره في ثلاثة مواضع<sup>(٣)</sup>، منها قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقَبَّلُ مِنْهَا عَدَلٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]. واختلفوا فيه بين التذكير والتأنيث في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقَبَّلُ مِنْهَا سَفَلَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

إذ قرأ ابن كثير وأبو عمرو بتاء التأنيث، بينما قرأ باقي السبعة بياء التذكير<sup>(٤)</sup>.  
يُفهم مما سبق ما يأتي:

• المواضع المتَّفَق عليها لا يجوز فيها إلا ياء التذكير؛ لأن الفاعل مذكَّر.

(١) ينظر: الدر المصون ٦/٥٦٥.

(٢) قيل: هو خطاب للمشركين خاصة، وقيل: هو الخطاب للناس. (ينظر: كشف المعاني ٢٠٧).

(٣) البقرة: ١٢٣، آل عمران: ٨٥، ٩١.

(٤) قال الشاطبي: وَيُقَبَّلُ الْأَوْلَى أَنْتَوَا دُونَ حَاجِرٍ .....

ينظر: التبصرة، ٤٢٠، التيسير ٦٣، المحرر الوجيز ١/٢٨٢، سراج القارئ ١٥٠، غيث النفع ١١٣، النشر ٢/٢١٢، البدور الزاهرة ١/٦٨، النفحات الإلهية ٢٨١.

• الموضوع المختلّف فيه وجهاه صحيحان، قال السمين: «وَقُرِّئَ ﴿يُقْبَلُ﴾ بالتذكير والتأنيث، فالتأنيث للفظ، والتذكير لأنه مؤنث مجازي، وحسنه الفصل»<sup>(١)</sup>.

قال العكبري: «و﴿يُقْبَلُ﴾ يُقرأ بالتاء لتأنيث الشفاعة، وبالياء لأنه غير حقيقي، وحسن ذلك الفصل»<sup>(٢)</sup>.

### اللفظ الغائي: ﴿يَسْتَوِي﴾:

اتفق السبعة على تذكيره في اثني عشر موضعاً<sup>(٣)</sup>، منها قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠-الرعد: ١٦]. واختلفوا فيه بين التذكير والتأنيث في قوله تعالى: ﴿هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

إذ قرأ شعبة والأخوان بياء التذكير، بينما قرأ باقي السبعة بتاء التأنيث<sup>(٤)</sup>.  
يفهم مما سبق ما يأتي:

• المواضع المتفق عليها لا يجوز فيها إلقاء التذكير؛ لأن الفاعل مذكّر (حقيقي أو مجازي).

• الموضوع المختلّف فيه وجهاه صحيحان؛ لأن الفاعل ﴿الظُّلُمَاتُ﴾ مجازي التأنيث، فيجوز في فعله ﴿يَسْتَوِي﴾ التذكير والتأنيث<sup>(٥)</sup>.

(١) الدر المصون ١/ ٢١٥.

(٢) الإملاء ١/ ١٣٠، وينظر: البحر المحيط ١/ ١٩٠.

(٣) النساء: ٩٥، المائدة: ١٠٠، الأنعام: ٥٠، الرعد: ١٦، النحل: ٧٦، فاطر: ١٢، ١٩، ٢٢، الزمر: ٩، غافر: ٥٨، الحديد: ١٠، الحشر: ٢٠ (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣٧٣).

(٤) قال الشاطبي: ..... هَلْ يَسْتَوِي صُحْبَةٌ تَلَا

ينظر: التيسير ١٠٨، سراج الفارئ ٢٦٤، غيث النفع ٢٦٤، البدور الزاهرة ١/ ٤٤٨، النفحات الإلهية ٤٣٩.

(٥) شرح المفصل ٥/ ٩٣، الدر المصون ٤/ ٢٣٧، شرح شذور الذهب ١٧٤، شرح التصريح ١/ ٤١٠، ضياء السالك ٢/ ٢٣، النحو العربي ١/ ٣٧١.



❖ الصورة الرابعة: النَّظِيرُ مُتَّفَقٌ عَلَى كَوْنِهِ نَهْيًا فِي مَوْضِعٍ، مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهِ نَهْيًا أَوْ إِخْبَارًا فِي مَوْضِعٍ:

يُمَثِّلُهَا لَفْظًا: ﴿يُشْرِكُ﴾:

حيث اتفق السبعة على كونه نهياً في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]. بينما اختلفوا فيه بين كونه نهياً أو إخباراً في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَ ثَوَالِفٌ عَيْنٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصَرَ بِهِ وَأَسْمَعُ مَا لَمْ يَمَسُّ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦].  
إذ قرأ ابن عامر ﴿ولا تُشْرِكُ﴾ على النهي، بينما قرأ باقي السبعة ﴿ولا يُشْرِكُ﴾ إخباراً<sup>(١)</sup>.

يُفْهَمُ مِمَّا سَبَقَ مَا يَأْتِي:

• الموضع المتَّفَقُ على كونه نهياً لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو معطوف على الأمر السابق عليه ﴿فَلْيَعْمَلْ﴾<sup>(٢)</sup>.

• الموضع المَخْتَلَفُ فيه بين كونه نهياً أو إخباراً يُوجَّه على النحو الآتي<sup>(٣)</sup>:

- في قراءة ابن عامر نهي معطوف على الأمر الذي بدأت به الآية ﴿قُلْ﴾، والخطاب فيها لرسول الله ﷺ وكل فرد من أمته.

- في قراءة باقي السبعة إخبار عن الله ﷻ.

والقراءتان تتلاقيان حول معنى واحد هو تفرده - سبحانه وتعالى - بالحكم؛ إذ هو القائل: ﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨].

(١) قال الشاطبي: ..... وَتُشْرِكُ خِطَابٌ وَهُوَ بِالْجَزْمِ كُمَلًا

ينظر: التبصرة ٥٧٤، التيسير ١١٦، المحرر الوجيز ١/ ٢٨٢، سراج القارئ ٢٧٨، غيث النفع ٢٧٨، النشر ٢/ ٣١٠، البدور الزاهرة ٢/ ٥٢٠، النفحات الإلهية ٤٥٩.

(٢) الدر المصون ٤/ ٤٨٧.

(٣) الإملاء ٣/ ٥١٤، الدر المصون ٤/ ٤٤٨، ما انفرد به كل من القراء السبعة ١٦٢.

## المبحث الثالث

### النَّظِيرُ حَرْفًا

ينحصر هذا المبحث في لفظين، وقعا في أحد عشر موضعاً في القرآن الكريم، ولكل لفظ صورةٌ تمثله، على النحو الآتي:

❖ الصورة الأولى: النَّظِيرُ كُسِرَتْ فِيهِ هَمْزَةٌ (إِنَّ) اتِّفَاقًا فِي مَوَاضِعٍ، وَاخْتِلَافٍ فِيهَا بَيْنَ كَسْرِهَا وَفَتْحِهَا فِي مَوْضِعٍ:

بِمِثْلِهَا لَفْظًا: ﴿إِنَّ﴾:

حيث اتفق السبعة على كسر همزة (إن) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١]. وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف: ٦٤].

بينما اختلفوا بين كسر الهمزة وفتحها في قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [مريم: ٣٦].

إذ قرأ الكوفيون وابن عامر بكسر همزة ﴿إِنَّ﴾، بينما قرأ باقي السبعة بفتحها (١).

يُفْهَمُ مِمَّا سَبَقَ مَا يَأْتِي:

- موضع آل عمران كُسِرَتْ فِيهِ هَمْزَةٌ ﴿إِنَّ﴾ لِأَحَدِ سَبْعِينَ:
- الاستئناف، باحتساب قوله: ﴿وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾ [آل عمران: ٥٠]. تأكيداً لقوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩]. ولم يذكر أبو البقاء غيره (٢)، قال: «هذا تكرير للتوكيد، لأنه قد سبق هذا المعنى في الآية التي قبلها».

(١) قال الشاطبي: وَكُسِرَ وَأَنَّ اللَّهَ ذَلِكَ .....  
.....

ينظر: التيسير ١٢١، الإقناع ٦٩٦، سراج القارئ ٢٨٥، غيث النفع ٢٨٥، النفحات الإلهية ٤٧٢.

(٢) الإملاء ٧٣/٢، وينظر: المحرر الوجيز ١٣٥/٣.

- إضمار قولٍ بدلٍ من آية، في قوله ﴿وَجِئْتُمْ بِآيَاتِهِ﴾، و﴿إِنَّ﴾ وما في حيزها مقول للقول المضمر، وحيثذ يكون قوله ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ اعتراضاً بين البدل والمبدل منه.

وإضمار القول باحتساب ﴿وَجِئْتُمْ بِآيَاتِهِ﴾ تأسيساً لقوله: ﴿أَفِي قَدْ جِئْتُمْ بِآيَاتِهِ﴾.

قال أبو حيان<sup>(١)</sup>: «ظاهر اللفظ أن يكون قوله: ﴿وَجِئْتُمْ بِآيَاتِهِ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ للتأسيس لا للتوكيد لقوله ﴿قَدْ جِئْتُمْ بِآيَاتِهِ مِنْ رَبِّكُمْ﴾. وتكون هذه الآية قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾؛ لأن هذا القول شاهد على صحة رسالته؛ إذ جميع الرسل كانوا عليه، لم يختلفوا فيه، وجعل هذا القول آيةً وعلامةً؛ لأنه رسول كسائر الرسل، حيث هداه للنظر في أدلة العقل والاستدلال، وكسر إن على هذا القول لأن قبلها قولاً محذوفاً، وذلك القول بدلٌ من الآية، ويجوز أن يكون ﴿وَجِئْتُمْ بِآيَاتِهِ﴾ كررت على سبيل التوكيد».

• موضع الزخرف كُسر فيه همزة ﴿إِنَّ﴾ للاستئناف فحسب.

تنبیه: انفرد هذا الموضع بزيادة (هو) بعد لفظ الجلالة؛ لأن «آية آل عمران ومريم تقدّم فيها من الآيات الدالة على توحيد الربّ -تعالى- وقدرته وعبودية المسيح له ما أغنى عن التأكيد، وفي الزخرف لم يتقدم مثل ذلك؛ فناسب توكيد انفراده بالربوبية وحده»<sup>(٢)</sup>.

• موضع مريم له توجيهات إعرابية يترتب عليها تغييرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء<sup>(٣)</sup> الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾، فقالوا: تام، ولم يحدّد نوعه في الفواصل.

(١) البحر المحيط ٢/ ٤٦٩، وينظر: الكشاف ١/ ٤٣٢، الدر المصون ٢/ ١١١.

(٢) كشف المعاني ٧٨.

(٣) المكتفى ٢٤٤، المقصد ٢٣٨، منار الهدى ٢٣٨، الفواصل والوقف ٢٤.

## تفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ من طريقين:

أحدهما: في قراءة الكوفيين وابن عامر بكسر همزة ﴿إِنَّ﴾ باحتساب الجملة من قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ مستأنفة، ويؤيدها قراءة أبي: (إن الله) بالكسر دون واو.

والآخر: في قراءة باقي السبعة بفتح همزة ﴿أَنْ﴾ باحتساب المصدر المؤول من قوله ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ على أحد الأوجه الآتية:

الأول: أنه في موضع رفع خبراً لمضمر، والتقدير: والأمر أن الله ربي وربكم.  
الثاني: أنه في موضع نصب مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: واعلموا أن الله...  
الثالث: أنه في موضع نصب بحذف الخافض، والجار والمجرور متعلقان بـ ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ والمعنى: ولوحدانية الله - تعالى - في الربوبية اعبدوه وأطيعوه، ولم يذكر الزمخشري غيره في هذه القراءة<sup>(١)</sup>.

ويمتنع الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ من طريقين:

أحدهما: في القراءة بفتح همزة ﴿أَنْ﴾ باحتساب المصدر المؤول من قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ في موضع جر عطفاً على ﴿بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾، وقد ذكر النحاس والسمين جميع الأوجه المتقدمة<sup>(٢)</sup>.

والآخر: في القراءة بكسر همزة ﴿إِنَّ﴾ باحتساب الجملة من قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ في موضع نصب عطفاً على جملة مقول القول ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) الكشاف ٢/ ٥٠٩.

(٢) إعراب القرآن ٣/ ١٧، ١٨، الدر المصون ٤/ ٥٠٦، ٥٠٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٧، الإملاء ٣/ ٥٥٧، الدر المصون ٤/ ٥٠٦، الفتوحات الإلهية ٣/ ٦٢،  
القراءات وأثرها ٢/ ٥٧.

والوجهان الأخيران غير مستبعدَيْن وإن طال الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنها من جملة ما نطق به المسيح ﷺ .

❖ الصورة الثانية: النَّظِيرُ مَنَّقٌ عَلَى أَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِ (لَا) فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعٍ، مَخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهِ مَسْبُوقًا بِ (لَا) أَوْ (لَ) فِي مَوْضِعٍ:  
يُمَثِّلُهَا لَفْظًا: ﴿لَا﴾:

حيث اتفق السبعة على أنه سابق (أقسم) في سبعة مواضع<sup>(١)</sup>، منها قوله تعالى:  
﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢].

بينما اختلفوا فيه بين كونه (لَا) أَوْ (لَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١].

إذ قرأ ابن كثير بخلف عن البزِّي بحذف الألف بعد اللام (لَأَقْسِمُ)، بينما قرأ باقي السبعة بإثبات الألف بعد اللام (لَا أَقْسِمُ)، وهو الطريق الثاني للبزِّي<sup>(٢)</sup>.  
يفهم مما سبق ما يأتي:

• مَنْ قَرَأَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَعْدَ اللَّامِ ﴿لَأَقْسِمُ﴾ ففِي اللَّامِ وَجْهَانٌ:  
- أن تكون لام ابتداء تفيد التوكيد؛ قال أبو البقاء: دخلت على الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]<sup>(٣)</sup>. ومعنى هذا أن الحرف الناسخ واسمه محذوفان، والتقدير: إني لأقسم، «إذ قد يُحذف الحرف

(١) منها خمسة مواضع ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ [الواقعة ٧٥، الحاقة ٣٨، المعارج ٤٠، التكوثر ١٥، الانشقاق ١٦] ومنها موضع ﴿وَلَا أَقْسِمُ﴾ [القيامة ٢]، ومنها موضع ﴿لَأَقْسِمُ﴾ [البلد ١] جميع هذه المواضع بإثبات الألف بعد اللام.

(٢) قال الشاطبي: وَقَصُرَ وَلَا هَادٍ يُخْلَفُ زَكَا وَفِي الْ قِيَامَةِ لَا الْأُولَى وَبِالْحَالِ أَوْ لَا ينظر: التبصرة ٧١٤، التيسير ١٧٦، سراج القارئ ٢٤٢، غيث النفع ٣٧٧، البدور الزاهرة ٢/ ٩٤٣، النفحات الإلهية ٤١٤.

(٣) الإملاء ٤/ ٤٣٢، وينظر: شرح المفصل ٩/ ٢٥، الدر المصون ٦/ ٤٢٥.

الناسخ مع معموليه أو أحدهما، ويظل ملحوظاً تتجه إليه النية؛ كأنه موجود. وأكثر ما يكون الحذف في إنَّ المكسورة الهمزة، المشددة النون<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيان: «والأولى عندي أنها لام أشبعت فتحتها فتولدت منها ألف، وهذا وإن كان قليلاً فقد جاء نظيره في قوله ﴿فَأَجْعَلِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ﴾ بياء بعد الهمزة وذلك في قراءة هشام، فالمعنى فلا أقسم على تقدير مبتدأ محذوف، أي فلاأنا أقسم<sup>(٢)</sup>.

- أن تكون واقعة في جواب قسم، والمقسم به مقدر، وجواب القسم إما أن يكون جملة اسمية مبتدؤها محذوف، والتقدير: والله لأننا أقسم، أو يكون جملة فعلية فعلها مضارع، والتقدير: والله لأقسم، ولم يؤكد الفعل بالنون لأنه من أفعال الله تعالى - وهي حقّ وصدق غنيّة عن التأكيد، كأنها وقعت، فلم تحتج إلى النون<sup>(٣)</sup>.

• من قرأ بإثبات الألف بعد اللام (لَا أُقْسِمُ) ففي اللام -أيضاً- وجهان:  
- أن تكون زائدة لتأكيد معنى القسم، كما زيدت في ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]. لتأكيد وجوب العلم<sup>(٤)</sup>.

- أن تكون نافية لكلام مقدر<sup>(٥)</sup> مفهوم من نهاية سورة المدثر وبداية سورة القيامة، وتقديره: لا يصحّ تكذيبهم بيوم الدين ولا إنكارهم البعث يوم القيامة. ثم

(١) النحو الوافي ١/ ٦٤١.

(٢) البحر المحيط ٨/ ٢١٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٥، الإملاء ٤/ ٤٣٢، الدر المصون ٦/ ٤٢٥، النفحات الإلهية ٤١٤، انفرادات القراء السبعة ٣١٥.

(٤) ينظر: الأزهية ١٥٣، الإملاء ٤/ ٤٣١، الدر المصون ٢/ ٣٨٥، ٦/ ٤٢٤، الفتوحات الإلهية ٤/ ٤٤٥، انفرادات القراء السبعة ٣١٦.

(٥) لا يُقال: إنها نافية للقسم بعدها؛ لسببين:

أحدهما: تعارض القراءتين.

استأنف - سبحانه - مقسمًا بيوم القيامة وبالنفس اللوامة أنه قادر على جمع عظام الإنسان وتسوية بنانه.

وفي هذين الوجهين يقول ابن السَّجَرِيِّ: «إن بعض النحويين أنكر أن تكون (لا) زائدة في قوله ﴿لَا أَفْسِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ قال لأنَّ زيادة الحرف تدلُّ على اطِّراحه، وكونه في أول الكلام يدلُّ على قوة العناية به، فلا يجوز أن يكون مطرَّحًا معنيًا به في حالة واحدة؛ وإذا قُبِح الجمع بين اطِّراحه والعناية به لم يجوز أن نجعل ﴿لَا﴾ في هذه الآية زائدة، وجعلناها نافية ردًّا على مَنْ جحد البعث وأنكر القيامة»<sup>(١)</sup>.



- الآخر: هذا النوع من أساليب القسم في المواضع المذكورة، مسبوق بحقائق ثابتة، يناسبها القسم، موصوف بأنه قسم صريح، قال عنه ربنا: ﴿فَلَا أَفْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾<sup>(٧٥)</sup> وَإِنَّهُ لَفَسَسٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿[الواقعة ٧٥-٧٦].

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٠.

## الخاتمة

لله - وحده - الحمد؛ فبنعمته تتمّ الصالحات، وأرجو أن يكون هذا البحث منها. والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فقد قدّمت هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

في المقدمة بيّنت معنى النّظير لغة واصطلاحاً، وذكرت أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف البحث، وبعض المصادر التي ضمّمت بذور فكرته، كما أوضحت منهج البحث وكيفية تناول النّظائر. أمّا المباحث الثلاثة فجاءت كالتالي:

المبحث الأول: النّظير اسماً.

المبحث الثاني: النّظير فعلاً.

المبحث الثالث: النّظير حرّفاً.

وهذه - في رأيي - أهم نتائج هذا البحث:

١- الإسهام في تيسير القراءات القرآنية على الفئات المستهدفة فيه، وهي:

- المتخصصون في علم القراءات (أساتذة وطلاباً) بالإضافة إلى من يتعلم القرآن ولو برواية أو بروايتين، ولا سيّما طلابنا في معهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

- المتخصصون في اللغة العربية، ولا سيّما النحو والصرف.

- المتخصصون في علم التفسير؛ إذ لا تخلو أمّهات كُتُب التفسير من القراءات القرآنية.

- الخطباء؛ إذ قد يحتاج الخطيب إلى القراءات، ولا سيّما الكلمات الفرشية إثرأء لمادته التي يقدّمها لمستمعيه.

٢- التوصل إلى إجابات دقيقة عن التساؤلات المذكورة في مقدّمة البحث، كما

يلي:



- النَّظِيرُ الْمُخْتَلَفُ فِي قِرَاءَتِهِ لَا يُخْرَجُ عَنْ وَجْهَيْنِ.  
 - النَّظِيرُ الْمُتَّفَقُ عَلَى قِرَاءَتِهِ أَحَدُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.  
 وبالنظر في هاتين الحقيقتين معاً يُلاحظ أنّ النَّظِيرَ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:  
 - اتِّفَاقُ وَجْهِ الْقِرَاءَةِ وَالتَّوْجِيهِ الْإِعْرَابِيِّ لَهَا، كَمَا فِي لَفْظِ ﴿الْبِرِّ﴾ (ينظر: ص ٢٢٠).

- اتِّفَاقُ وَجْهِ الْقِرَاءَةِ وَاخْتِلَافُ التَّوْجِيهِ الْإِعْرَابِيِّ لَهَا، كَمَا فِي لَفْظِ ﴿ثَلَاثَ﴾ (ينظر: ص ٢٢٩).

- اخْتِلَافُ وَجْهِ الْقِرَاءَةِ وَاخْتِلَافُ التَّوْجِيهِ الْإِعْرَابِيِّ لَهَا، كَمَا فِي الْآيَةِ الْأُولَى مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ. (ينظر: ص ٢٤٦).

٣- قد تكون القراءة حُجَّةً عَلَى مَذْهَبٍ نُحْوِيٍّ، كَمَا مَنَعَ تَقْدِيمَ خَبَرٍ لَيْسَ عَلَى اسْمِهَا؛ إِذْ هُوَ مَحْجُوجٌ بِقِرَاءَةِ حَفْصٍ وَحَمْزَةٍ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] (ينظر: ص ٢٢٠).

٤- قد تكون القراءة حُجَّةً لِمَذْهَبٍ نُحْوِيٍّ، كإجازة الكوفيين إضافة الموصوف إلى صفتها، بشرط اختلاف لفظيهما، كقراءة ابن عامر: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: ٣٢] (ينظر: ص ٢٢٥).

٥- الأصل أن تكون القراءات السبعية سواءً في صحتها وقوة الاحتجاج بها، لكن قد تكون قراءة أبيض من أخرى، كما في قراءة أبي عمرو: ﴿سيقولون الله﴾ [المؤمنون: ٨٧، ٨٩] التي قال عنها الفراء: «وهو في العربية أبيض؛ لأنه مردود مرفوع، ألا ترى أن قوله: ﴿مَنْ رَبُّ﴾ مرفوع لا خفض فيه، فجرى جوابه على مبتدأ به». (ينظر: ص ٢٣٣).

٦- قد يضعف بعض التّحاة توجيهها نحوياً ما لقراءة متواترة، كما ضعف العكبري وغيره نصب ﴿يَكُونُ﴾ جواباً للأمر؛ مراعاةً للفظ في قراءة ابن عامر: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ

أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿ [البقرة: ١١٧]، ولا يعني هذا رَدَّ القراءة، بل الواجب على النَّحاة تعديل قاعدتهم التي لا تُجيز مثل هذا النَّصب؛ «لأنَّ القراءة لا تَتَّبَع العربية، بل العربية تَتَّبَع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نَبينا محمد ﷺ، ومن أصحابه، ومن بعدهم...»<sup>(١)</sup>.

٧- النَّظير المَخْتَلَف في قراءته تختلف توجيهاته الإعرابية، ولا تخلو من:

- أن لا يصاحبها تَغْيِيرٌ في موضع الوقف والابتداء، كما في لفظ ﴿وَالْحَنَسَةُ﴾ (ينظر: ص ٢٢١)

- أن يصاحبها تَغْيِيرٌ في موضع الوقف والابتداء، كما في لفظ ﴿أَلْحَقَّ﴾ (ينظر: ص ٢٣٢)

٨- النَّظير المَتَّفِق على قراءته لا خلاف في توجيهه الإعرابي -غالبًا- ولا يصاحبه تَغْيِيرٌ في موضع الوقف والابتداء.

٩- قد يكون للنَّظير المَتَّفِق على قراءته عدَّة أوجه إعرابية، يصاحبها تَغْيِيرٌ في موضع الوقف والابتداء، كما في قوله تعالى: ﴿حَمَّ ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١، ٢] (ينظر: ص ٢٢٣)

ختامًا، هذه أطروحة قابلةٌ للأخذ والردِّ، اجتهدت فيها مخلصًا نيَّةً والعمل، راجيًا أن تكون في ميزان حسناتي، سائلًا الحقَّ ﷻ أن يُمنَّ عليَّ بالقبول.



## فهرس المصادر والمراجع

- ١- الإرشاد إلى علم الإعراب، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت ٦٩٥هـ)، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، د. محسن سالم العميري، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ٢- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ) - تحقيق / عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، د. ط.
- ٣- إعجام الأعلام، أ. محمود مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- ٥- الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش (٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ٦- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمان بعمان، الأردن، دار الجليل بيروت، لبنان، ١٩٨٩م.
- ٧- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٨- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، هامش كتاب الفتوحات الإلهية، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م.
- ١٠- انفرادات القراءات السبعة (دراسة لغوية)، خليل رشيد أحمد، مكتبة أمير، العراق، ط ١، ٢٠١٣م.
- ١١- البحر المحبط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت

٧٥٤هـ)، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، لبنان ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

١٢- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، الشيخ: عبد الفتاح القاضي، دار السلام للطباعة والنشر، ط٦، ٢٠١٣م.

١٣- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، د.ط.

١٤- التبصرة في القراءات السبع، للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية، ط٢، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

١٥- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، الأستاذ/ الطاهر أحمد الزاوي، مفتي الجمهورية العربية الليبية، ط٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٦- تفسير الجلالين - هامش الفتوحات الإلهية، مطبعة عيسى البابي الحلبي - د.ط.ت.

١٧- تفسير القرآن العظيم، الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار الخير، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

١٨- التوابع بين القاعدة والحكمة، د. محمود عبد السلام شرف الدين، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

١٩- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٦٤هـ.

٢٠- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م.

٢١- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب، للشيخ العلامة مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، ضبطه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

- ٢٢- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ١٤٠١هـ.
- ٢٣- الحجة في علل القراءات السبع، الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٣م.
- ٢٤- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.
- ٢٥- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، شرح الإمام أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري على الشاطبية، مطبعة حجازي، ط١، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.
- ٢٦- سنن النسائي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د. ط. ن.
- ٢٧- شذا العرف في فن الصرف. للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، شرحه وفهرسه د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٨- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٩- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، الطباعة المنيرية.
- ٣٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد. د. ط. ت.
- ٣١- ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، أ. محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٩م.
- ٣٢- غيث النفع في القراءات السبع، لولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي، هامش كتاب سراج القارئ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٣، ١٩٥٤م.

- ٣٣- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). ضبطه أحمد عبد السلام - دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٣٤- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمَل (ت ١٢٠٤هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ٣٥- الفواصل والوقف والابتداء، للمحقق أبي إسحاق الجعبري وأبي عبد الله محمد المعروف بـ.... (لم يتمكن من معرفة الاسم لوجود تآكل بورق المخطوط) - مخطوط بدار الكتب بالمنصورة، سجل القراءات والتجويد رقم ٣٢ - تم الانتهاء من الكتاب سادس يوم من ذي الحجة ١٢٥٦هـ.
- ٣٦- القاموس الخيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٣٧- القراءات وأثرها في علوم العربية، د. محمد سالم محسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٤م.
- ٣٨- الكتاب، لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٣٩- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) - دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٧٧م.
- ٤٠- كشف المعاني في متشابه المثاني، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٤١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٤م.
- ٤٢- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق/ غازي مختار طليبات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.
- ٤٣- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥م.
- ٤٤- ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي، د. عبد القادر الهيتي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط ١، ١٩٩٦م.

- ٤٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين، الدوحة، ط١، ١٩٨٣م.
- ٤٦- مراعاة التّظير في كلام الله العليّ القدير: دراسة بلاغية في إعجاز الأسلوب القرآني، د. كمال الدين عبد الغنيّ المرسي - مكتبة الإسكندرية - رقم التسجيل ٥٤٣٦٨.
- ٤٧- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) - تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، د.ط.
- ٤٨- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق. ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢.
- ٤٩- معاني القرآن، للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة. د.ط.ت.
- ٥٠- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة جمال للنشر، بيروت، لبنان، د.ط.ت.
- ٥١- المعجم الوسيط، د. إبراهيم أنيس وآخرون، دار الفكر، د.ت.
- ٥٢- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت ٦٠٤هـ)، دار الغد العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ٥٣- المفردات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: علي توفيق النحاس، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٥٤- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، وتحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٥٥- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ١٣٨٦هـ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط.

- ٥٦- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، هامش كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٣م.
- ٥٧- المكتفى في الوقف والابتداء، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: جابد زيدان خلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق، ١٩٨٣م.
- ٥٨- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٣م.
- ٥٩- النحو العربي، أحكام ومعاني، د. محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ٢٠١٤م.
- ٦٠- النحو الوافي، أ. عباس حسن، دار المعارف، ط٦.
- ٦١- النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تصحيح الشيخ: علي محمد الضبّاع، دار الفكر، د. ط. ت.
- ٦٢- النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية، للشيخ محمد عبد الدائم خميس، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٦٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٢٧هـ.
- ٦٤- الوقف والابتداء في القرآن الكريم، دراسة لغوية، السيد إبراهيم المنسي، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ١٩٩٨م.





## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢١١	الملخص .....
٢١٢	المقدمة .....
٢٢٠	المبحث الأول: النَّظِير اسمًا (فيه خمس صور) .....
٢٣٥	المبحث الثاني: النَّظِير فِعْلاً (فيه أربع صور) .....
٢٤٣	المبحث الثالث: النَّظِير حَرْفًا (فيه صورتان) .....
٢٤٩	الخاتمة .....
٢٥٢	فهرس المصادر والمراجع .....
٢٥٨	فهرس الموضوعات .....

*The Quranic Counterpart between Agreeing and Disagreeing in connection with the Arabic Grammar – According the seven recitations, by Alshatebeya method*  
*Dr. Al-Saied Ibrahim Al-Mansi*

- ❖ The research aims to giving the answer for the questions raised by agreeing and disagreeing by different recitors.
- ❖ It also shows the grammatical rules within their problems and the change of pausing and starting.
- ❖ It also contributes to facilitate the Quranic recitations for the targeted groups.

The most important results are:

- ❖ The recitation may be a deed against a grammatical principle. An example of this: some grammarians said that : the notifier shouldn't proceed the noun in a sentence that contains: "*Laysa*" such as the recitation of "*Hafs and Hamza*".

﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة: 177]

- ❖ The recitation may be a deed that supports a grammatical principle such as those who support the addition of the

descriptive noun to its adjective like the recitation of

*"Ibn Aa'mer"* : ﴿الأنعام: 32﴾ ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾

- ❖ The researcher stated that the seven recitation must be all the same in their correctness. In some cases one recitation can be clearer than the other such as : *"Abi Amr"*

﴿المؤمنون: 87، 89﴾. Al-Farra said " it is clearer in respect of Arabic language, like the recitation ﴿مَنْ رَبُّ﴾.